



الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نداء -

بيان حقائق



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

تنشر الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين (نداء) أبرز تصريحات «برنارد دوهام» المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار يوم ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥ بشأن وقف إطلاق النار وغزة.

الخبير الأممي برنارد دوهام، المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار

يجب أن ينتهي الاحتلال والقمع الآن

السلام يتطلب العدالة والمساءلة والكرامة

جنيف / ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥:

■ إن وقف الهجوم العسكري ضد الفلسطينيين في غزة والإفراج عن جميع الرهائن الإسرائيليين الأحياء وعدد من المعتقلين الفلسطينيين يمنح بصيص أمل وسط الدمار والمعاناة، إلا أن الضرورة الملحة هي إرساء عملية السلام على مبادئ العدالة والشمول والمساءلة، على أساس تحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

■ «السلام مسار ينبغي الانخراط فيه. لا يمكن فرضه. بل يجب أن يقوم على التزام واضح بالعدالة وأن يُبنى على الاعتراف بكرامة جميع المعنيين، من خلال حوار شامل يشارك فيه الفلسطينيون مشاركة كاملة».

■ ان انطلاق «قمة السلام الخاصة بغزة» في ١٣ أكتوبر قد بعث الأمل بأن يسود السلام والعدالة الدائم في غزة والمنطقة بأسرها.

■ ولكي تمهد القمة الطريق لخطة شاملة من أجل سلام دائم في الشرق، لا بد من وجود عملية عدالة انتقالية قوية وطويلة الأمد، تشمل كشف الحقيقة بشأن الانتهاكات المرتكبة وأسباب النزاع الجذرية، والمساءلة الجنائية، وجبر الضرر، وإحياء الذكرى، وضمانات متينة لعدم التكرار.

■ من دون خارطة طريق واضحة للعدالة الانتقالية، تُخاطر الخطة بأن تتحول إلى ترتيب سطحي يفشل في معالجة الجراح العميقة التي لحقت بأجيال من الضحايا، ويزيد المخاطر على المنطقة.

■ تفتقر مقترحات وقف إطلاق النار الحالية إلى الوضوح فيما يتعلق بالآليات والجدول الزمني والترتيبات المؤسسية اللازمة لاضطلاع عملية مجدية للعدالة الانتقالية. لا يوجد توضيح لكيفية إرساء الحقيقة، أو كيفية حصول الضحايا على جبر ضرر كامل، أو كيفية محاسبة الجناة. هذا الغموض يثير مخاوف جدية بشأن قدرة المقترح على تحقيق العدالة والمصالحة».



الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين - نداء -

بيان حقائق

■ لقد كانت الجهود التي تبذلها منظمات فلسطينية وإسرائيلية، وصحفيون، وفاعلون آخرون في المجتمع المدني لتوثيق والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان -ولا تزال- حيوية لضمان الحقيقة والعدالة والمساءلة.

■ في سياق تعرّض فيه كثير من هؤلاء الفاعلين لهجمات وقمع، أشدد على ضرورة ضمان حمايتهم وتوفير دعم قانوني ومؤسسي قوي لهم، ودعا أعضاء المجتمع الدولي إلى النظر في دعم إنشاء «ملاذ آمن» على وجه السرعة لحفظ هذا التوثيق الحيوي.

■ أحذر من أن غياب أحكام تضمن المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والجرائم الخطيرة للقانون الدولي الإنساني قد يقوّض خطة السلام.

■ لا يجوز أن تحظى الجرائم مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية بأي حصانة عبر العفو أو التقادم أو غيرها من التدابير التي تقيد المسؤولية الجنائية بصورة مماثلة. إن هذا المبدأ الجوهرية في القانون الدولي أساسي لمنع الإفلات من العقاب وينطبق بالتساوي على جميع الجناة.

■ لا يمكن معالجة حوكمة غزة بمعزل عن الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. يجب أن يكفل أي اتفاق سلام التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، والتي أكدت التزام إسرائيل الفوري بإنهاء احتلالها غير المشروع.

■ يجب أن يكون أي وجود دولي محايداً بشكل صارم ومفوضاً بحماية كل من الفلسطينيين والإسرائيليين من أي تهديدات أو اعتداءات من جانب فاعلين حكوميين وغير حكوميين. يجب أن ينتهي الاحتلال والقمع الآن.

■ إن تسوية مستدامة لنزاع كهذا تتطلب التزاماً جريئاً بالعدالة. وعندها فقط يمكن بناء مستقبل راسخ في السلام والكرامة والاحترام والأمن المتبادل.

■ مستعد لتقديم أي مساعدة تقنية تتعلق بعمليات العدالة الانتقالية إلى فلسطين وإسرائيل وأصحاب المصلحة الآخرين عند الحاجة.

انتهى

إن المقرررين الخاصين/الخبراء المستقلين/فرق العمل هم خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان يُعينهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويُشار إليهم مجتمعين باسم «الإجراءات الخاصة» للمجلس. ويعمل خبراء الإجراءات الخاصة على أساس طوعي؛ فهم ليسوا موظفين لدى الأمم المتحدة ولا يتقاضون راتباً مقابل عملهم. وبينما يعمل مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كأمانة للإجراءات الخاصة، فإن الخبراء يؤدون عملهم بصفتهم الشخصية، وهم مستقلون عن أي حكومة أو منظمة، بما فيها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة. وأي آراء أو مواقف يُعبّرون عنها هي آراء المؤلف وحده ولا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان.